وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

البحر الأحمـــر بين مشـــروع الهيمنة بالوكالة والردع اليمني

قراءة تحليلية للفترة سبتمبر-نوفمبر 2025م

أنس القاضي

البحر الأحمر بين مشروع الهيمنة بالوكالة والردع اليمني

قراءة تحليلية للفترة سبتمبر-نوفمبر 2025م

أنـــس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

نوفمبر 2025م - جمادي الثاني 1447هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

ملخص تنفيذي..... 04

المحور الأول: مقدّمة عامّة..... 06

المحور الثاني: التحولات البنيوية في البحر الأحمر (سبتمبر - أكتوبر)..... 09

المحور الثالث: تكامل الردع اليمني مع التحول الدولي..... 11

المحور الرابع: تطورات نوفمبر - مرحلة التسريع والتنفيذ..... 14

المحور الخامس: معركة العقوبات (نوفمبر 2025م(..... 18

المحور السادس: مصفوفة التهديدات (سبتمبر- نوفمبر)..... 21

المحور السابع: تقدير الموقف العام (سبتمبر - نوفمبر)..... 25

الفرضيات البديلة المحتملة..... 29

الفقرة الختامية..... 30

ملخص تنفيذي

تسلّط هذه الورقة التحليلية الضوء على التحولات العميقة في البحر الأحمر خلال الفترة سبتمبر–نوفمبر 2025، حيث انتقلت القوى الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة، من مرحلة إعداد البنية التحتية للسيطرة البحرية إلى مرحلة التنفيذ العملي عبر تعزيز الوجود البحري، وتفعيل الوحدات العميلة، ومحاولة فرض ترتيبات قانونية جديدة تحت غطاء "حماية الملاحة". ويكشف تحليل المسار العام أن مشروع الهيمنة الغربية اعتمد مقاربة مركّبة تجمع بين العسكرة المباشرة، وبناء الوكالة المحلية، واستخدام القانون الدولي، وتوظيف السرديات الإعلامية لصياغة بيئة تسمح بإعادة تشكيل السيطرة على الممرات الحيوية.

وفي المقابل، برز الردع البحري اليمني كعامل حاسم أعاق محاولة الغرب الانتقال إلى مرحلة التدويل القانوني الكامل، وأجبر واشنطن ولندن على العمل ضمن حدود عملياتية وسياسية ضيقة. وقد ظهر أثر هذا الردع بوضوح في إسقاط مشروع العقوبات الغربي داخل مجلس الأمن، وهو المشروع الذي كان سيؤدي إلى فرض وصاية دولية على البحر الأحمر وتوسع غير مسبوق في التفتيش البحري والحظر الاقتصادي.

توضح الورقة أن تحركات نوفمبر مثّلت نقطة التحوّل الأهم، إذ شهدت تسريعاً لعمليات بناء "القوة البحرية العميلة"، وتكثيفاً للزيارات البريطانية–الأميركية لعدن والسواحل في مناطق سيطرة تحالف العدوان، وتفعيل شبكات المراقبة البحرية، ورسم خطوط لوجستية جديدة تهدف إلى تقليص دور موانئ الحديدة وتعزيز مركزية عدن ضمن المشروع الغربي. وفي الوقت ذاته، تكشف مصفوفة التهديدات أن المشروع الغربي يتحرك عبر ثمانية مسارات متوازية: الهيمنة بالوكالة، عسكرة الجزر اليمنية، شبكات المراقبة، القوة البحرية العميلة، التدويل القانوني، إعادة تفعيل الجبهات، الحرب الإعلامية، وإعادة توجيه المسارات التجارية.

وتخلص الورقة في تقدير الموقف العام إلى أن الصراع في البحر الأحمر أصبح صراعاً بنيوياً طويل الأمد على السيادة، لا مجرد مواجهة ظرفية مرتبطة بالتطورات الإقليمية. فمستقبل الممر يعتمد على توازن الردع، وعلى مدى قدرة الغرب على تحمل كلفة مشروعه، وعلى تأثير المتغيرات الدولية التي تكبح محاولات التدويل. كما تُظهر "الفرضيات البديلة" أن مسار الصراع قد يتجه نحو أحد ثلاثة احتمالات: تخفيف

العسكرة، الانتقال إلى الوكالة شبه الكاملة، أو تهدئة بحرية تكتيكية مرتبطة بتقدم المسار السياسي الأممي والعُماني.

ويقدّم هذا التقرير إطاراً متكاملاً لفهم المشهد البحري خلال 2025، ويحدد العناصر الرئيسية التي يجب مراقبتها في المرحلة المقبلة، مؤكداً أن الحفاظ على معادلة الردع هو العامل الأكثر أهمية في حماية السيادة اليمنية في البحر الأحمر وفي مواجهة مشروع الهيمنة الغربية المتجدّد.

المحور الأول: مقدّمة عامّة

أولاً: سياق البحر الأحمر في النظام الدولي

يشهد البحر الأحمر اليوم واحدة من أكثر لحظات إعادة التشكل الجيوسياسي تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة؛ فالممر المائي الذي كان يُقارب سابقاً بوصفه خطّاً ملاحياً للتجارة العالمية، تحوّل خلال العقد الأخير إلى ساحة صراع دولي تتقاطع فيها مشاريع الهيمنة الغربية، وصعود التعددية القطبية، وتنافس القوى الإقليمية على النفوذ البحري.

تزايدت أهمية البحر الأحمر بصورة غير مسبوقة بعد توسّع خطوط التجارة والطاقة المرتبطة بشرق آسيا وأوروبا، وازدياد اعتماد الغرب-مضطراً- على ممرات بديلة لقناة السويس-كبيرة الكلفة- نتيجة الحروب والأزمات العالمية، وفي هذا الإطار، لم يعد البحر الأحمر مجرد ممر تجاري، بل أصبح نقطة ارتكاز استراتيجية:

- **للولايات المتحدة وبريطانيا : لضمان استمرارية الهيمنة البحرية وتأمين خطوط الطاقة.**
- **للكيان الصهيوني: لحماية سلسلة الإمداد الحيوية من "إيلات"(أم الرشراش) إلى المتوسط.**
- **للقوى الخليجية: لتعزيز النفوذ في الجزر والموانئ وممرات الشحن.**
- **للقوى الصاعدة (روسيا-الصين) : لكسر احتكار الغرب للممرات البحرية الاستراتيجية.**
- **ولليمن: بوصفه صاحب الساحل الأطول والموقع الأكثر حساسية عند باب المندب.**

في هذا السياق، أصبح البحر الأحمر مساحة اختبار للانتقال الدولي من هيمنة أحادية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، تتقدّم فيه اليمن — عبر الردع البحري — باعتبارها فاعلاً مؤثراً يعيد تعريف قواعد الاشتباك البحرية.

ثانياً: لماذا تشكّل أشهر سبتمبر ـ أكتوبر ـ نوفمبر مرحلة مفصلية؟

تُظهر الوقائع أن الفترة الممتدة من سبتمبر إلى نوفمبر 2025م تُعدّ نقطة انعطاف استراتيجية في مسار الصراع البحري، لخمسة أسباب مركزية:

1) انطلاق مشروع الهيمنة بالوكالة[1] عقب مؤتمر الأمن البحري في الرياض (سبتمبر-أكتوبر)

خلال هذين الشهرين، أعادت بريطانيا والولايات المتحدة، بدعم سعودي-إماراتي، صياغة مشروع السيطرة البحرية عبر نموذج جديد يقوم على:

- تفويض الأدوار الأمنية لقوى محلية (المرتزقة)
- تعزيز البنية اللوجستية والاستخباراتية في الجزر.
- دمج الوحدات العميلة في منظومة الأمن البحري الغربية.

هذه التحولات شكّلت النقطة التأسيسية لما سيتطور لاحقاً في نوفمبر.

2) تسارُع العسكرة في الجزر اليمنية

تشير معطيات الرصد العلني وتقارير شبه رسمية إلى تحرّكات لافتة في بعض الجزر اليمنية، خصوصاً ميون وزُقَر وسقطرى، تتصل على ما يبدو بتطوير منشآت مراقبة أو مرافق لوجستية مرتبطة برفع الوعي البحري وتعزيز قدرات المتابعة في باب المندب. ورغم غياب معلومات مؤكدة حول طبيعة هذه الأنشطة، إلا أن تكرارها في الخطاب المعلن وارتباطها بالسياق الإقليمي يسمح بافتراض أنها جزء من توجه أوسع يهدف إلى تعزيز حضور القوى المناوئة لصنعاء في الممرات الحيوية، بما يتسق مع مشروع إعادة هندسة السيطرة في البحر الأحمر.

3) صعود الردع البحري اليمني إلى مرحلة الفعل الاستراتيجي

منذ معركة طوفان الأقصى (أكتوبر 2023-أكتوبر2025م) أعادت صنعاء فرض معادلة جديدة قلّصت حرية الحركة الغربية، وفرضت توازناً يقيّد عمليات الهيمنة.

---

1) الهيمنة بالوكالة في البحر الأحمر هي آلية تعتمد فيها القوى الغربية—وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة—على وحدات محلية وأطراف يمنية مرتبطة بها لتنفيذ مشروع السيطرة البحرية بدلاً من الوجود العسكري المباشر.
وتقوم هذه الآلية على دمج فصائل حكومة عدن في منظومة أمن الملاحة الغربية، وتوظيفها كأداة ميدانية وقانونية ولوجستية لتأمين الممرات البحرية، والتحكم المستتر بالموانئ والجزر، وتوفير واجهة "يمنية" للسياسات التي لا تريد القوى الغربية الظهور المباشر خلفها.

4) انتقال مركز الجهد الغربي من التخطيط إلى التنفيذ (نوفمبر)

شهد شهر نوفمبر تحديداً:

- **إعادة جهوزية الجبهات في المناطق التي يسيطر عليها المرتزقة.**
- **السعي نحو بناء قوة بحرية من المرتزقة.**
- **تكثيف الزيارات العسكرية البريطانية إلى عدن.**
- **تصعيد الحرب المعلوماتية والدعائية.**
- **محاولة تمرير أكبر مشروع عقوبات بحرية في مجلس الأمن (تم إسقاطه)**

وهذا يمثل انتقالاً من "التخطيط " إلى "التفعيل العملي" لمشروع الهيمنة.

5) معركة العقوبات في مجلس الأمن (نوفمبر)

مثّل إسقاط المشروع البريطاني-الأمريكي لتوسيع العقوبات نقطة تحول قانونية كبيرة، إذ منع تحويل البحر الأحمر إلى منطقة "وصاية بحرية دولية"، وحافظ على السيادة البحرية اليمنية.

ثالثاً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجية تحليل مركّبة من ثلاثة مستويات متداخلة:

1. **التحليل البنيوي:** لفهم جذور الهيمنة البحرية الغربية وطبيعة النظام الدولي المتحوّل وموقع اليمن ضمن معادلات التوازن الجديدة.
2. **تحليل السلوك والتحركات:** من خلال رصد دقيق لكل من التحركات العسكرية، التمركز في الجزر، والمناورات البحرية، والتحركات الدبلوماسية، والحرب المعلوماتية، ومشاريع العقوبات، في سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، مع الاعتماد على المعلومات العلنية المنشورة في وسائل الإعلام ومراكز البحوث.
3. **تحليل السيناريو والاتجاهات:** لفهم مستقبل الهيمنة بالوكالة ومآلات الردع البحري اليمني ومخاطر تصعيد العدوان وفرص صنعاء الاستراتيجية.

وتتم قراءة الأحداث ضمن سياق أوسع يشمل التحولات الدولية (الصين-روسيا-الولايات المتحدة)، وأثر العدوان على غزة، وتنافس القوى الإقليمية على ممرات البحر الأحمر.

المحور الثاني: التحولات البنيوية في البحر الأحمر (سبتمبر- أكتوبر)

شكّلت فترة سبتمبر-أكتوبر 2025م لحظة تأسيسية لإعادة بناء منظومة السيطرة الغربية في البحر الأحمر، حيث انتقل الغرب من نموذج الانتشار العسكري المباشر إلى نموذج أكثر تعقيداً يقوم على الهيمنة المؤسسية-اللوجستية، تُدار عبر شبكة من الوكلاء المحليين والبنى الإقليمية الممتدة من الجزر اليمنية إلى جيبوتي والساحل الإفريقي.

لم تكن التحركات التي شهدتها هذه الفترة مجرد إجراءات أمنية ظرفية، بل جاءت ضمن عملية أعمق تهدف إلى إعادة هندسة الممرات البحرية اليمنية بوصفها جزءاً من مشروع إعادة إنتاج النفوذ الغربي، وبشكل خاص البريطاني-الأمريكي، في بيئة دولية تتجه نحو التعددية القطبية.

في هذا السياق، برز مؤتمر الأمن البحري في الرياض باعتباره نقطة الانطلاق لبناء إطار جديد للهيمنة، فقد أطلق المؤتمر عملية تنظيم ممنهجة للفاعلين المحليين والإقليميين، بحيث تتوزع الأدوار ضمن منظومة واحدة تضم الولايات المتحدة وبريطانيا في موقع الإشراف الاستراتيجي والاستخباراتي، والسعودية والإمارات في موقع التنفيذ الميداني والتمويل، فيما يتولى المرتزقة في عدن والمخا والساحل الغربي دور الواجهة المحلية، هذا الترتيب لم يكن حدثاً بروتوكولياً، بل تأكيد على مناطق سيطرة كل فصيل من الفصائل العميلة، وعلى أسس تضمن للغرب قدرة طويلة المدى على التحكم في خطوط الملاحة وباب المندب دون الحاجة إلى وجود عسكري مباشر.

أسهمت هذه المرحلة في تثبيت التحول من الاحتلال العسكري التقليدي إلى هيمنة تقوم على منظومات متداخلة تشمل التمويل والتدريب والقانون والاستخبارات. فقد جرى العمل على تطوير وحدات بحرية موالية عبر برامج تدريب متقدمة، وإدماجها في سرديات "الأمن البحري" و"مكافحة التهريب"، بما يمنحها غطاء شكلياً للتحركات العملياتية. وترافقت هذه الخطوات مع إنشاء شبكات مراقبة ممتدة تربط السواحل اليمنية بمراكز مراقبة في جيبوتي والساحل الإفريقي، إضافة إلى تحريك بنية الاستطلاع الجوي والبحري في الجزر اليمنية، خصوصاً ميون وزقر وسقطرى، التي تحوّلت تدريجياً إلى عُقد لوجستية واستخباراتية متقدمة.

إحدى أهم التحولات البنيوية خلال سبتمبر-أكتوبر تمثلت في تقسيم الساحل اليمني إلى "مسارح وظيفية" تُسند لكل منها مهام محددة ترتبط بالتحكم في الممرات البحرية وإدارة الأنشطة الأمنية. فالساحل الغربي أُعيد تنظيمه ليصبح مسرحاً تشغيلياً لقوات طارق صالح، بينما

تـولّى المجلـس الانتقـالي إدارة السـاحل الجنـوبي، في حـين جـرى تعزيـز دور خفر السـواحل الخاضع لحكومـة عـدن كواجهـة قانونيـة لمنـح التحـركات الغربيـة مشروعيـة شـكلية. هـذا التقسـيم لم يكـن عسـكرياً فحسـب، بـل كان اقتصاديـاً ولوجسـتياً أيضاً، إذ ترافق مـع خطوات متدرجة تسـتهدف تحويل عـدن إلى بوابـة تجاريـة مركزيـة، وخفـض أهميـة موانـئ الحديدة عبر محـاولات عزلهـا عن خطوط الإمـداد الدولية.

في مـوازاة ذلـك، شـهدت هـذه المرحلـة توسـعاً ملحوظـاً في الحـرب المعلوماتيـة التـي اعتمدتهـا القـوى الغربيـة لبنـاء سرديـة تبرر إعادة تشـكيل السـيطرة في البحر الأحمر. فقد تكثـف إنتاج خطاب يربـط اليمـن بتهديـدات "الأمن البحـري الـدولي" و"التهريب" و"الإرهـاب"، ويُظهر الممـرات اليمنية كمنطقـة خطـرة تسـتدعي وجـوداً أمنيـاً دولياً. وتـم في هـذا الإطـار تفعيل منصـات بحثيـة وإعلامية لإعـادة تعريـف الـصراع في اليمـن باعتبـاره مشـكلة عالميـة لا محليـة، تمهيـداً لإضفـاء شرعيـة عـلى مـشروع الهيمنـة بالوكالة.

كـما بـرزت خـلال هـذه الفترة عمليـة تهيئـة قانونية ممنهجة اسـتهدفت خلـق بيئة تسـمح بتدخل خارجـي في الممـرات اليمنيـة؛ فقـد ظهـرت مـؤشرات على الدفـع نحو تفويـض بحري جديد، وتوسـيع إطـار العقوبـات، وإعـادة صياغـة العلاقـة بـين اليمـن والقانـون الـدولي، بمـا يمهّـد لفـرض ترتيبات أمنيـة جديـدة في البحر الأحمر، هذه التحركات القانونية شـكّلت الأسـاس الذي سـيتحوّل في نوفمبر إلى محاولـة عمليـة لفـرض آليـة تفتيـش دوليـة، وهو ما سـيجري التصدي لـه لاحقاً.

ورغـم هـذا الحـراك العـدواني المنظـم، ظلّ الـردع اليمني عامـلاً بنيوياً حـاضراً في خلفية المشـهد.؛ فقـد أعـادت القـدرات البحريـة اليمنيـة منـذ أواخـر 2023م فرض حـدود واضحة على حريـة الحركة الغربيـة، الأمـر الـذي جعـل مـشروع الهيمنـة الجديد يتخـذ طابعاً غير مبـاشر، يقوم على بناء شـبكة وكلاء محليـين بـدلاً مـن المواجهـة المبـاشرة. وقـد أظهـرت تجـارب السـنوات الأخـيرة أن الـردع اليمني قـادر عـلى تعطيـل المشـاريع الغربيـة عندمـا تُترجـم عـلى الأرض، كـما سـيتجلى بوضـوح في معركـة العقوبـات في نوفمبر.

وهكـذا يمكـن القـول إن سـبتمبر-أكتوبر مثّـلا المرحلـة البنيويـة الأولى لمشروع واسـع يرمـي إلى إعـادة صياغـة السـيطرة عـلى البحـر الأحمـر والممـرات اليمنيـة؛ فقـد وضعـت هـذه المرحلـة الأسـس التشـغيلية والقانونيـة واللوجسـتية والإعلاميـة التـي سـيُبنى عليهـا لاحقـاً في نوفمـبر، حـين تنتقـل القـوى الغربيـة مـن مرحلـة التأسـيس إلى مرحلـة التنفيـذ الفعـلي.

المحور الثالث: تكامل الردع اليمني مع التحول الدولي

أولاً: صعود الردع البحري اليمني

أعاد اليمن خلال العامين الأخيرين تشكيل موقعه في الخريطة البحرية الإقليمية عبر بناء منظومة ردع غير متماثل أثّرت مباشرة في ميزان القوى في البحر الأحمر؛ فمنذ أواخر 2023م، برزت قدرات بحرية جديدة مكّنت صنعاء من فرض قيود استراتيجية على الممرات المرتبطة بالكيان الصهيوني وحلفائه، وأجبرت القوى الغربية على التعاطي مع بيئة بحرية معقدة لم تعد قابلة للضبط من طرف واحد.

هذا التحول لم يكن عملاً عادياً، بل جزءاً من تحول أوسع في بنية القوة الوطنية، استند إلى إرادة سياسية واضحة بربط الأمن البحري بالأمن القومي اليمني، وإلى تطوير أدوات عسكرية وتقنية مكّنت اليمن من الانتقال من موقع المتأثر بالصراع إلى موقع الفاعل فيه.

وقد أثبت الردع البحري اليمني أن التحكم بالغواصات والسفن والطائرات المسيّرة، والقدرة على تهديد خطوط الإسناد البحرية التي يعتمد عليها الكيان الصهيوني والغرب، لم تعد امتيازاً حصرياً للدول الكبرى، واستطاعت صنعاء عبر هذه القدرات فرض معادلات جديدة أعاقت محاولات الهيمنة الغربية، ورفعت كلفة أي تحرك عدواني في الممرات الحيوية، ما جعل القوى الغربية تعيد النظر في أدواتها وتلجأ إلى استراتيجية التفويض بالوكالة بدلاً من المواجهة المباشرة.

كما أدّى صعود الردع إلى نقل مركز الثقل الأمني في البحر الأحمر من "المراقبة الدولية" إلى "القدرة المحلية"، وهو ما دفع القوى الغربية إلى بناء منظومات أمنية جديدة تُدار عبر الوكلاء والتمويل الأجنبي والتمركز في الجزر، في محاولة لاستعادة ما فقدته من قدرة على السيطرة.، هذا التفاعل بين الردع اليمني والتحولات الدولية جعل البحر الأحمر أحد أهم الميادين التي تتجسّد فيها ملامح النظام العالمي المتحوّل نحو التعددية القطبية.

ثانياً: أثر العمليات اليمنية 2023 ـ 2025م

شكّلت العمليات البحرية اليمنية منذ نهاية 2023، ثم خلال 2024 و2025، قوة تأثير استراتيجية تجاوزت بعدها المحلي إلى التأثير في الممرات الدولية؛ فقد أظهرت هذه الضربات قدرة اليمن على تعطيل الحركة البحرية المرتبطة بالكيان الصهيوني، وشلّ جزء من شبكة الإمداد الغربية التي

تعتمد على البحر الأحمر وباب المندب كمسار رئيسي لمرور الطاقة والبضائع. وقد انعكس ذلك في سلوك القوى الغربية التي وجدت نفسها أمام واقع بحري لم تعد السيطرة فيه خياراً تقنياً، بل مخاطرة عالية الكلفة.

أثبتت هذه العمليات أن القدرة على فرض كلف عملياتية على السفن المعادية، وإجبار القوى الدولية على التفكير في إعادة توزيع طرق الشحن، ليست مجرد ردود فعل عسكرية، بل أدوات استراتيجية تغيّر قواعد الاشتباك. وقد ظهر تأثير هذه العمليات بوضوح في التحركات الغربية خلال سبتمبر-أكتوبر، حيث صيغت بنية الهيمنة بالوكالة كرد مباشر على هذا النوع من الردع، وفي نوفمبر، عندما حاولت بريطانيا والولايات المتحدة توسيع نظام العقوبات، وإدخال تفويض دولي للتفتيش البحري كوسيلة قانونية-عسكرية لكسر معادلة الردع اليمني.

لكن هذه المحاولة اصطدمت بحقيقة أن ضربات 2023م-2025م نقلت اليمن إلى موقع قوة نسبية، وجعلته طرفاً يستطيع التأثير في قرارات القوى الكبرى. وقد ظهر ذلك في إسقاط مشروع العقوبات في مجلس الأمن، وفي امتناع روسيا والصين عن تمرير أي تفويض بحري جديد، وهو ما شكّل اعترافاً ضمنياً بأن معادلة الردع اليمنية أصبحت عاملاً مقرراً في البيئة البحرية الدولية.

ثالثاً: توازن الردع المتبادل

تتجلّى ملامح "توازن الردع المتبادل" في البحر الأحمر من خلال حالة التوازن الهش التي تشكّلت بين مشروع الهيمنة الغربية والقدرات البحرية اليمنية؛ فالغرب يمتلك منظومة واسعة من القوة التقليدية، مدعومة بشبكات لوجستية وقواعد في الجزر وواجهات محلية، لكنه يفتقر إلى القدرة على استخدام هذه القوة دون مواجهة مخاطر عسكرية وسياسية، وفي المقابل، يمتلك اليمن أدوات ردع فعّالة تمنحه القدرة على تهديد المصالح البحرية الغربية، لكنه يدرك أن توسيع نطاق العمليات البحرية قد يفتح الباب أمام تصعيد دولي واسع.

هذا النوع من الردع المتبادل خلق بيئة بحرية تقوم على معادلة جديدة:

الهيمنة الغربية لم تعد مطلقة، والردع اليمني لم يصبح مطلقاً بالكامل، لكن التفاعل بين الطرفين فرض توازناً يمنع أي طرف من فرض سيطرة شاملة.

وقد تجسد هذا التوازن في ثلاثة مستويات:

- **توازن عملياتي : يمنع الغرب من استخدام القوة البحرية دون حساب رد الفعل اليمني.**
- **توازن قانوني - دبلوماسي: حال دون تمرير مشروع التفويض البحري والوصاية الدولية.**
- **توازن سياسي : جعل القوى الكبرى تعترف - ولو بشكل غير معلن - بدور صنعاء في إعادة تشكيل المعادلة البحرية.**

وأدى هذا التوازن إلى نشوء بيئة ملاحية تُدار عبر التهديد المتبادل، وتُحتوى عبر التحركات الدبلوماسية، وتتأثر بالتنافس الدولي المتسارع بين القوى الكبرى، خصوصاً روسيا والصين من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى. وهكذا أصبح الردع اليمني جزءاً من التحول الدولي، لا مجرد ظاهرة محلية مرتبطة بسياق الحرب العدوانية في العام 2015م.

المحور الرابع: تطورات نوفمبر ـ مرحلة التسريع والتنفيذ

مثل شهر نوفمبر 2025م نقطة انتقال حاسمة في المشروع الغربي-الخليجي المتعلق بإعادة تشكيل السيطرة على البحر الأحمر والممرات اليمنية؛ فقد شهد هذا الشهر تحركات ميدانية ودبلوماسية وبحرية مكثفة، اتخذت طابعاً عملياً أكثر وضوحاً من الأشهر السابقة، وانتقلت من مستوى الترتيبات البنيوية التي جرى وضعها في سبتمبر-أكتوبر، إلى مستوى التنفيذ المباشر على الأرض. **وتكامل هذا التحرك عبر ثلاثة مسارات** رئيسية: **إعادة** جهوزية الجبهات في المناطق التي يسيطر عليها مرتزقة تحالف العدوان، **تعميق** الحضور البحري الغربي، **وتفعيل** الحرب القانونية والسياسية عبر مجلس الأمن.

أولاً: إعادة هيكلة الجبهات الجنوبية وبناء جاهزية ميدانية جديدة

شهدت مناطق سيطرة حكومة عدن العميلة خلال نوفمبر نشاطاً عسكرياً مكثفاً، تميز بزيارات ميدانية شبه يومية لقيادات الأركان ومحاور القتال، شملت جبهات تعز والجوف والضالع وشبوة وحضرموت وأبين، وقد جاءت هذه الزيارات ضمن سياق إعادة تفعيل شبكات القيادة والسيطرة، وتحديث الخطط العسكرية التي كانت خاملة لسنوات، بالإضافة إلى عقد اجتماعات عملياتية دورية هدفت إلى إعادة تنظيم الوحدات، ومعالجة النواقص، ورفع مستوى الاستعداد القتالي.

وترافقت هذه التحركات مع برامج تدريب قتالية شملت تخريج دفعات جديدة، وإجراء تدريبات هجومية ودفاعية، وتمارين للسيطرة على مواقع استراتيجية وتأمين المدن. كما شهدت عدن نشاطاً بحثياً وعسكرياً في مراكز البحوث المرتبطة بحكومة عدن، حيث نُظمت فعاليات تناولت "التهديدات الإقليمية"، و"مكافحة الإرهاب"، في إطار إعادة إدماج الجبهات المحلية في سردية أمنية إقليمية تتقاطع مع الأجندة البريطانية-الأمريكية. هذا الحراك أكد أن القوى الغربية وحلفاءها المحليين يعملون على بناء جاهزية ميدانية قابلة للاستخدام، سواء كأداة ضغط سياسي أو كخيار عسكري محدود.

ثانياً: تعميق التمركز البحري الغربي وبناء القوة البحرية العميلة

برزت بريطانيا في نوفمبر بوصفها الطرف الأكثر نشاطاً في ملف البحر الأحمر، إذ نفذت سفيرتها في عدن ووفود أمنية برفقة الملحق العسكري والأمني في السفارة البريطانية سلسلة من

الزيارات للمرافق الساحلية، شملت تفقد جاهزية خفر السواحل، ومناقشة سبل تطوير قدراتها، وتعزيز تبادل المعلومات البحرية بين المرتزقة والقطع الحربية الغربية، كما ناقشت وفود بريطانية وأمريكية ملف "الأمن البحري" مع قادة حكومة عدن العميلة، بما في ذلك مشاريع رفع كفاءة الوحدات البحرية المحلية.

على المستوى الإقليمي، نشطت منظومة العمل الدفاعي في البحرين عبر اجتماعات "مجموعة العمل الدفاعية (C-SIPA) ومناورات "الموج الأحمر 8"، وهي فعاليات هدفت إلى بناء بيئة عملياتية مشتركة للتعامل مع البحر الأحمر كمسرح حساس، وتثبيت ترتيبات بحرية طويلة المدى تستند إلى الدمج بين الوحدات الغربية والقوات المحلية الموالية للتحالف، وقد عكست هذه المناورات رغبة متزايدة لدى واشنطن ولندن في التعامل مع البحر الأحمر باعتباره امتداداً مباشراً لمصالحهما البحرية.

وتكامل هذا الحراك مع نشاط إعلامي غربي مكثف حاول الربط بين اليمن والقرصنة الصومالية، وتصوير البحر الأحمر كساحة تهديد عابر للحدود، بما يبرر أي حضور عسكري مستقبلي. كما ظهرت مبادرات إعلامية في الرياض شارك فيها إعلاميون من الحكومة العميلة تهدف إلى خلق رأي عام موالٍ لهذه الرؤية، من خلال تدريبات خاصة "لإعلاميي السلام" التابع للسعودية- وما يسمى بالتحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب-، في إطار إعادة صياغة السردية المرتبطة بالتهديدات البحرية.

ثالثاً: المسار الدبلوماسي ذي الطابع العسكري

ترافقت التحركات الميدانية والبحرية مع نشاط دبلوماسي مكثف عكس طبيعة هذه المرحلة بوصفها مرحلة تنفيذية؛ فقد عقدت قيادات حكومة عدن لقاءات عدة مع مسؤولين بريطانيين وأمريكيين وبحرينيين، ناقشت خلالها قضايا "الأمن والاستقرار"، وربطت بين استئناف المفاوضات السياسية وبين ضرورة "الحد من تهديدات صنعاء للملاحة". كما سعت هذه القيادات إلى تقديم نفسها باعتبارها "شريكاً أمنياً يمكن الاعتماد عليه"، في محاولة للحصول على دعم سياسي وعسكري أكبر.

هذا المسار الدبلوماسي كان واضحاً في لقاءات السفيرة البريطانية برئيس " مجلس القيادة " في عدن، وفي مباحثات رئيس أركان المرتزقة بن عزيز في البحرين، التي ركزت بشكل مباشر على

القضايا البحرية والقدرة على "إعادة ضبط الأمن" في الممرات الحيوية. ويدل هذا على أن القوى الغربية استخدمت مسار السلام كأداة ضغط، وليس كآلية تسوية، إذ ربطت بشكل مباشر بين أي تقدم سياسي وبين قدرة حكومة عدن على تقييد الردع البحري اليمني.

رابعاً: الحرب القانونية ومحاولة التدويل عبر مجلس الأمن

مثّلت محاولة بريطانيا والولايات المتحدة تمرير مشروع قرار جديد في مجلس الأمن أهم محاولات التدويل خلال نوفمبر؛ فقد دفعت لندن وواشنطن نحو إدخال تفويض دولي للتفتيش البحري على السفن المتجهة إلى اليمن، مع توسيع غير مسبوق لنظام العقوبات، وربط صنعاء بما يسمى "التهديدات الإرهابية" في القرن الإفريقي، إلى جانب إنشاء آلية تنسيق ثلاثية مع لجان العقوبات في الصومال والسودان، بما يحوّل البحر الأحمر إلى مساحة وصاية دولية.

كان من شأن تمرير هذا القرار إعادة إنتاج الحصار البحري على اليمن، وإعطاء الغرب حق التحكم في كل حركة تجارية، وتجريم أي شكل من أشكال القدرات العسكرية اليمنية، وتحويل الموانئ اليمنية إلى مناطق مراقبة دولية. غير أن اعتراض روسيا والصين أسقط المشروع بالكامل، وأفشل أكبر محاولة غربية لإعادة فرض السيطرة القانونية على البحر الأحمر والممرات اليمنية. وقد مثّل هذا السقوط نقطة تحول مهمة، إذ كشف حدود القدرة الغربية على توظيف القانون الدولي في خدمة مشروع الهيمنة، وأكد أن ميزان القوى الدولي لم يعد يسمح بفرض وصاية على البحر الأحمر.

خامساً: دلالات مرحلة التنفيذ

تكشف تطورات نوفمبر أن القوى الغربية انتقلت من هندسة البنية إلى تفعيل أدواتها:

- في الميدان عبر إعادة جهوزية الجبهات.
- في البحر عبر تأسيس القوة البحرية العميلة.
- في القانون عبر محاولة فرض تفويض دولي.
- في الإعلام عبر إعادة تشكيل السردية. والتحريض على صنعاء.

وفي المقابل، برز الردع اليمني كعامل أساسي في تعطيل مسار الهيمنة، سواء عبر الحد من حرية الحركة البحرية الغربية، أو عبر القدرة على إسقاط مشاريع التدويل. وهكذا أصبح نوفمبر مرحلة انتقالية حاسمة: إذ دخل المشروع الغربي مرحلة التنفيذ، ودخل الردع اليمني مرحلة التأثير الدولي.

وتكشف التحركات الميدانية الواسعة خلال نوفمبر—من إعادة تفعيل الجبهات إلى تعزيز الحضور البحري في عدن والساحل الغربي—أنها لم تكن خطوات معزولة، بل جزءاً من بيئة تمهيدية أريد لها أن تخلق "وقائع ميدانية" تُستخدم لاحقاً لدعم مشروع التدويل القانوني داخل مجلس الأمن، عبر إظهار المسرح البحري كمنطقة مضطربة تستدعي تفويضاً دولياً جديداً.

المحور الخامس: معركة العقوبات (نوفمبر 2025م)

مثل النصف الأول من شهر نوفمبر 2025م ذروة التصعيد القانوني والدبلوماسي الذي قادته بريطانيا والولايات المتحدة في مجلس الأمن، في محاولة لفرض أكثر منظومة عقوبات شمولاً ضد اليمن منذ بدء الحرب. فقد جاء هذا التحرك كامتداد مباشر لمشروع إعادة تشكيل السيطرة على البحر الأحمر، وكسعي لإعادة إنتاج نموذج الحصار الذي كان مفروضاً قبل اتفاق ستوكهولم، لكن بصيغة أشد وأعمق، توظّف القانون الدولي لمنح الغرب تفويضاً عملياً في إدارة الممرات اليمنية. وتكشف مسودة القرار التي دفعتها لندن وواشنطن إلى مجلس الأمن حجم التحوّل في مقاربة العدوان للبيئة البحرية، ومحاولة استخدام أدوات الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دائمة على مشروع "التدويل الأمني".

أولاً: مضمون المشروع البريطاني ـ الأمريكي واتساع نطاقه

أظهرت مسودة العقوبات أن الهدف لم يكن مجرد تشديد أو توسيع للعقوبات القائمة، بل إعادة إنشاء منظومة حصار متكاملة تقوم على ثلاثة مستويات:

التفتيش البحري الدولي، التجريم القانوني الواسع، وإعادة تعريف اليمن كتهديد أمني عالمي.

تضمنت المسودة منح تفويض دولي مباشر لقوات غربية بتنفيذ عمليات تفتيش على السفن المتجهة إلى اليمن، متجاوزةً آلية التفتيش الأممية القائمة في جيبوتي، بحيث تصبح السفن الأميركية والبريطانية هي الجهة الفعلية التي تتحكم بمرور الواردات التجارية والمدنية. كما شملت المسودة حظراً موسعاً على المواد المرتبطة بالصناعات المدنية والزراعية التي يمكن استخدامها للأغراض العسكرية، وهو تعريف فضفاض يتيح إدراج عدد كبير من السلع الأساسية ضمن دائرة المنع.

وشملت المسودة أيضاً محاولة ربط اليمن بما يسمى "حركة الشباب" في الصومال، وإنشاء آلية تنسيق ثلاثية بين لجان العقوبات في اليمن والصومال والسودان، وهي خطوة تهدف إلى وضع اليمن داخل شبكة دولية من الاتهامات التي تجعل منه بؤرة تهديد عابر للحدود، بما يسوغ استمرار التدخل الدولي في البحر الأحمر.

ثانياً: محاولة تحويل البحر الأحمر إلى منطقة وصاية دولية

يكشف تحليل المسودة أن الهدف الأعمق منها لم يكن محلياً، بل استراتيجياً يتعلق بالبحر الأحمر؛ فقد سعت بريطانيا والولايات المتحدة إلى إنشاء صيغة "إدارة أمنية دولية" للممرات البحرية بحجة حماية الملاحة. وكان من شأن التفويض الجديد أن يسمح بنشر قوات غربية لتنفيذ عمليات الاعتراض والتفتيش، وأن يمنحها حق التحكم في تدفق البضائع والطاقة إلى الموانئ اليمنية، بصورة تجعل البحر الأحمر واقعاً تحت وصاية دائمة تُدار من خارج الإقليم.

وترتبط هذه الخطوة مباشرة بمحاولات نوفمبر الأخرى التي هدفت إلى بناء "قوة بحرية عميلة" تعمل جنباً إلى جنب مع السفن الغربية؛ فالعقوبات لم تكن منفصلة عن المشهد الميداني، بل جزءاً من خريطة متكاملة تسعى إلى تثبيت نموذج السيطرة عبر الدمج بين القوة العسكرية والقانون الدولي والإعلام، ومن خلال هذا المشروع، حاولت لندن وواشنطن منح غطاء قانوني لاستخدام القوة، ومنح حضورها البحري إطاراً أممياً يحد من قدرة صنعاء على الرد.

ثالثاً: دوافع الدفع بالمسودة ومخاوف الغرب من الردع اليمني

جاءت محاولة تمرير هذا القرار في وقت كانت فيه القدرات البحرية اليمنية قد فرضت قيوداً عملياتية على الحركة المرتبطة بالكيان الصهيوني، وأجبرت السفن العسكرية والتجارية على اتخاذ ترتيبات أكثر كلفة. وبذلك كانت العقوبات محاولة مباشرة لكسر معادلة الردع اليمنية التي تشكلت خلال 2023-2025م.

فالقدرة على التأثير في الممرات لم تعد مقيدة بالسفن الكبيرة وحدها، بل أصبحت مرتبطة بقدرات غير متماثلة تستطيع الضغط على العمق البحري للمصالح الغربية والإسرائيلية، وهو ما خلق حاجة غربية ملحة للبحث عن أدوات قانونية تحول دون توسع هذا الردع.

كما كشفت المسودة عن حالة قلق غربي من إمكانية فقدان السيطرة على البحر الأحمر لصالح توازنات دولية جديدة، خصوصاً مع صعود الدور الصيني والروسي، ولذلك جاءت محاولة توسيع العقوبات كاستجابة لبيئة تتجه نحو تعددية قطبية، ما يجعل التفويض الدولي أداة "تعويضية" للمحافظة على الهيمنة في مجال يشهد تحولاً سريعاً.

رابعاً: إسقاط المسودة ـ لحظة انكشاف حدود القوة الغربية

مثّل اعتراض روسيا والصين لحظة سياسية فارقة أسقطت المشروع بكامله، وأعادت التوازن إلى مسار الصراع البحري؛ فلم تستطع لندن وواشنطن حشد توافق دولي كافٍ لتمرير المسودة، رغم حجم الضغط السياسي الذي مارسته، ورغم محاولتها تصوير المشروع كضرورة لحماية التجارة الدولية. وعكس هذا الفشل حدود القدرة الغربية على تسخير مجلس الأمن لصالح مشروع الهيمنة في البحر الأحمر.

ومنع سقوط المسودة إعادة تدويل الممرات اليمنية، وحال دون تفويض قوات غربية بالتفتيش المباشر، وأبقى على آلية جيبوتي الحالية دون تغيير، وبذلك أفشل الاعتراض الروسي-الصيني محاولة إعادة إنتاج الحصار القديم، وأوقف أكبر محاولة لإضفاء شرعية أممية على إدارة غربية للممرات البحرية اليمنية، كما مثّل السقوط اعترافاً ضمنياً بتأثير الردع اليمني، الذي جعل أي تفويض جديد ينطوي على مخاطر سياسية وأمنية قد تؤدي إلى مواجهة مباشرة لا ترغب بها القوى الكبرى.

خامساً: أثر إسقاط القرار على مسار الهيمنة في البحر الأحمر

أعاد فشل المشروع رسم حدود النفوذ في البحر الأحمر، وأكد أن قدرة الغرب على تنفيذ ترتيباته ليست مطلقة، وأن البيئة الدولية لم تعد قابلة لتجاوز القوى المنافسة. وأدى ذلك إلى تقويض الأساس القانوني الذي كانت القوى الغربية تسعى إلى بنائه لإدارة الممرات اليمنية، وإلى تعطيل جزء مهم من مشروع "الهيمنة بالوكالة" الذي اعتمد على دمج العقوبات بالقوة البحرية وبالخطاب الإعلامي.

كما منح سقوط القرار صنعاء مساحة إضافية لتعزيز موقعها التفاوضي، وفتح المجال أمام الاستفادة من التناقضات الدولية في حماية السيادة البحرية اليمنية، ومنع تحويل البحر الأحمر إلى منطقة مفتوحة أمام التفويضات الأممية ذات الطابع العسكري.

المحور السادس: مصفوفة التهديدات (سبتمبر- نوفمبر)

تكشف التطورات المتراكمة خلال الفترة الممتدة من سبتمبر حتى نهاية نوفمبر 2025م عن بيئة تهديد معقدة تحيط بالممرات البحرية اليمنية، تتداخل فيها مكونات عسكرية وقانونية وإعلامية ولوجستية، وتشكّل بمجموعها الإطار العملي لمشروع الهيمنة الغربية الجديد في البحر الأحمر، وقد أتاحت التحركات الواسعة في نوفمبر—سواء الميدانية أو الدبلوماسية أو المتعلقة بمحاولة تدويل البحر الأحمر—فرصة لتحديث مصفوفة التهديدات ورصد ملامحها بدقة، مع الأخذ في الاعتبار الانتقال الواضح من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التنفيذ في المشروع الغربي.

أولاً: تهديد الهيمنة البحرية عبر نموذج الوكالة

أصبح دمج الفصائل التابعة لحكومة عدن في منظومة أمن الملاحة الغربية أحد أخطر التهديدات البحرية الراهنة؛ فقد عملت القوى الغربية، خلال سبتمبر-أكتوبر، على مشروع بناء هيكل عسكري من وحدات بحرية محلية (تابعة لحكومة عدن العميلة)، بينما جاءت تحركات نوفمبر لتفعيل هذا الهيكل عبر زيارات بريطانية-أميركية متواصلة "لخفر السواحل"، وتدريب وحدات جديدة، وطرح مشاريع لتعزيز السيطرة على الموانئ والسواحل.

يمثّل هذا النموذج- والذي لم يكتمل بعد- انتقالاً من السيطرة المباشرة عبر القطع العسكرية الغربية إلى السيطرة بالوكالة، بما يتيح للغرب الحفاظ على نفوذه دون تحمل تبعات المواجهة المباشرة، ويحوّل الوحدات المحلية العميلة إلى أداة ضغط وإسناد ميداني يمكن استخدامها في أي لحظة ضد المصالح الوطنية اليمنية التي تعبر عنها السلطة الوطنية في صنعاء.

ثانياً: تهديد السيطرة على الجزر اليمنية وإعادة توظيفها لوجستياً

يشكّل التوسع العسكري في الجزر اليمنية—خصوصاً ميون وزقر وسقطرى—تهديداً بنيوياً طويل المدى، إذ يجري العمل على تحويل هذه الجزر إلى نقاط ارتكاز بحرية وجوية قادرة على استضافة عمليات مراقبة، وتوفير غطاء لوجستي للسفن الغربية، وتسهيل حركة الاستخبارات البحرية المعادية، وقد أظهرت تقارير نوفمبر تسريع العمل في هذه المواقع، بما في ذلك إنشاء مرافق إضافية ومدارج طيران في المخا، ما يعزز قدرة التحالف الغربي-الخليجي على مراقبة

بـاب المنـدب، وتطويـق المجـال البحـري اليمنـي، وفرض قيـود عملية عـلى القـدرة اليمنيـة في المناورة داخـل الممـرات الحيوية.

ثالثاً: تهديد تشكيل "قوة بحرية عميلة" قابلة للدمج في العقيدة الغربية

شـهد نوفمـبر تسـارعاً واضحـاً في بنـاء مـا يمكـن اعتبـاره "قـوة بحرية عميلـة" مـن المرتزقة، عبر تكثيـف التدريـب، وإعـادة تأهيـل الوحـدات، وربطهـا بالدعـم الفنـي والبـشري الغـربي. لا تقتـصر هـذه القـوة وظيفتهـا عـلى تنفيـذ دوريـات أو تأمـين سـواحل، بـل تمثـل جزءاً مـن خطة أوسـع لخلق ذراع تنفيذيـة للغـرب داخـل الممـرات اليمنيـة، يمكـن اسـتخدامها لإضفاء شرعيـة محلية عـلى عمليات التفتيـش والاعـتراض، ولإنتـاج واجهـة يمنيـة لعمليـات السـيطرة الأجنبية.

هـذا التهديـد يكتسـب خطورتـه من كونـه بنية مزدوجـة: فهو عسـكري في جوهره، لكنـه "قانوني" في وظيفتـه، ويهـدف إلى توفير "غطـاء يمني" للتحـركات الغربية.

رابعاً: تهديد التدويل عبر أدوات القانون الدولي

مثّلـت محاولـة تمريـر مـشروع العقوبـات في مجلـس الأمـن أخطـر تهديـد قانـوني ظهـر خلال السـنوات الأخيرة؛ فقد سـعى المشروع إلى إنشـاء تفويض دولي يسـمح بإعادة فرض الحصار، والتحكم في حركـة السـفن، ونقـل الوصاية على البحر الأحمـر من اليمن إلى منظومة تقودها واشـنطن ولندن.

ورغـم إسـقاط المسـودة، فـإن اسـتمرار الدفـع باتجـاه آليـات مشـابهة يشـير إلى أن التدويل سـيبقى مسـاراً مطروحـاً في أي لحظـة، خصوصـاً إذا ارتفعـت حـدة التنافـس الـدولي أو حـدث تصعيـد أمني جديـد في البحـر الأحمر. ويُعد هذا التهديد بنيوياً لأنه يسـتهدف سـلب السـيادة اليمنية من جذورها، ويجعـل إدارة الممـرات اليمنيـة خاضعـة لقـرارات أمميـة تُصـاغ من قبل القـوى العدوانية نفسـها.

خامساً: تهديد الحرب الإعلامية وصناعة السرديات

تزامنـت تحـركات نوفمبر مع تصعيـد إعلامي غربي يهدف إلى ربط اليمـن بالقرصنة الصومالية، والتهريـب، وتهديـد التجـارة العالميـة (رغـم توقـف العمليـات البحريـة اليمنيـة بالتـوازي مـع وقـف

إطلاق النار في غزة) هذا الخطاب لا يُستخدم فقط لتبرير الوجود الغربي، بل لخلق إطار نفسي وقانوني يجعل أي عمل دفاعي يمني يُصوَّر كتهديد دولي. كما شهدت "الرياض" برامج تدريب إعلامي لإعلاميين يمنيين تابعين للحكومة العميلة، تستهدف خلق رأي عام موالٍ للنفوذ الغربي، وتكريس رواية ترى في القوى الأجنبية "شريكاً للحماية"، وفي صنعاء "مصدر تهديد".

وتمثل الحرب الإعلامية تهديداً مركباً لأنها توفر الأرضية السياسية لتمرير الإجراءات القانونية والعسكرية، ولتسهيل مشاركة الوحدات العميلة في عمليات السيطرة البحرية.

سادساً: تهديد إعادة هيكلة الجبهات لفرض واقع عسكري جديد

أظهرت تحركات نوفمبر، من خلال الجولات الميدانية المتتالية لقيادات حكومة عدن، أن هناك توجهاً لإعادة تفعيل الجبهات الشمالية والغربية والشرقية بحيث تصبح جزءاً من الضغط العام المرتبط بالملف البحري. ويتجاوز هذا التهديد طبيعته العسكرية ليصبح جزءاً من محاولة شاملة لإعادة ترتيب المشهد اليمني، بحيث يتم استخدام الجبهات البرية كأداة ابتزاز سياسي مرتبطة بملف الملاحة.

وهذا التهديد يعكس ارتباط الميدان البري بالمشروع البحري، ويكشف أن القوى الغربية قد تلجأ إلى إشعال جبهات معينة لدعم جهودها في فرض ترتيبات جديدة في البحر الأحمر.

سابعاً: تهديد خنق الموانئ اليمنية عبر إعادة توجيه خطوط التجارة

تتضمن الخطة الغربية لإعادة تشكيل السيطرة البحرية خطوات تدريجية تهدف إلى تحويل عدن إلى مركز تجاري حصري، وتقليص دور موانئ الحديدة، من خلال تحويل حركة الشحن نحو مناطق تحت سيطرة الفصائل الموالية، ومن خلال مشاريع "تحسين الموانئ" في عدن التي جرى طرحها من قبل بريطانيا في نوفمبر كجزء من تعزيز منظومة السيطرة البحرية.

ويمثل هذا التهديد بعداً اقتصادياً يمس صميم السيادة ويهدد بتحويل البحر الأحمر إلى ممر تجاري مفروض، يختزل الخيارات اليمنية ويجعل الاقتصاد رهينة بيد القوى المعادية.

ثامناً: تهديد إنشاء منظومة مراقبة بحرية مرتبطة بالاستخبارات الغربية

قدّم شهر نوفمبر مؤشرات واضحة على تسريع دمج السواحل اليمنية في شبكة مراقبة إلكترونية مرتبطة بالغرب، من خلال بحث تبادل المعلومات البحرية، وتطوير قدرات الرصد، وربط المواقع الساحلية بمنظومات إقليمية. ويهدف هذا إلى خلق قدرة على تتبع حركة السفن، ورصد الأنشطة اليمنية في البحر، وتوفير معلومات عملياتية دقيقة تُستخدم لتوجيه الضغوط السياسية والعسكرية.

ويُعد هذا التهديد من أكثر التهديدات حساسية، لأنه يمثل حرماناً عملياً لليمن من السيطرة على مجالها البحري.

المحور السابع: تقدير الموقف العام (سبتمبر- نوفمبر)

تُظهر الفترة الممتدة من سبتمبر حتى نهاية نوفمبر 2025م انتقالاً واضحاً في مسار الصراع البحري في البحر الأحمر، يُعبرّ عن تحوّل بنيوي في المشروع الغربي المتعلق بإعادة تشكيل السيطرة على الممرات اليمنية؛ فقد انتقلت القوى الغربية—وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة—من مرحلة تصميم البنية المؤسسية للهيمنة إلى مرحلة التنفيذ العملي عبر ثلاثة مسارات متداخلة: العسكرة الميدانية، تكثيف الحضور البحري، وتفعيل الضغط القانوني عبر مجلس الأمن. وفي المقابل، برز الردع اليمني كقوة مؤثرة عطّلت هذا المسار، وفرضت قيوداً استراتيجية على قدرة الغرب على تحويل البحر الأحمر إلى منطقة وصاية بحرية.

أولاً: تكامل المشروع الغربي بين التأسيس والتنفيذ

تكشف أحداث سبتمبر-أكتوبر عن مرحلة تأسيسية جرى فيها وضع الأساس البنيوي لمشروع الهيمنة عبر تمكين الفصائل الموالية في عدن والساحل الغربي، وإعادة تأهيل الجزر اليمنية أمنياً كعقد لوجستية، وتطوير وحدات بحرية قابلة للدمج في العقيدة الأمنية الغربية. ومع دخول نوفمبر، تحولت هذه الرؤية إلى إجراءات تنفيذية مضطردة، تمثلت في رفع جهوزية الجبهات في المناطق التي يسيطر عليها المرتزقة، وإجراء تدريبات قتالية واسعة، وتكثيف الزيارات البريطانية-الأميركية لخفر السواحل والموانئ، وعقد اجتماعات إقليمية هدفت إلى تعزيز ترتيبات الأمن البحري.

هذا التحول من التصميم إلى التنفيذ يشير إلى رغبة غربية في فرض وقائع جديدة على الأرض قبل الدخول في أي عملية سياسية، بحيث تصبح السيطرة على البحر الأحمر مدخلاً لإعادة صياغة التوازنات في اليمن، ولإعادة إدماج حكومة عدن في منظومة الإسناد البحري الغربي بوصفها "الشريك المحلي" لتنفيذ المهام التي لم يعد الغرب يرغب في تحملها مباشرة.

ثانياً: تراجع القدرة الغربية على فرض السيطرة الكاملة

على الرغم من اتساع النشاط العسكري والدبلوماسي في نوفمبر، تكشف معركة العقوبات في مجلس الأمن حدود قدرة الغرب على استخدام القانون الدولي لإضفاء مشروعية على مشروع

الهيمنة؛ فقد حاولت بريطانيا والولايات المتحدة تمرير قرار يُعدّ الأكثر شمولاً منذ بدء العدوان، يهدف إلى فرض تفويض دولي للتفتيش البحري، وتوسيع نطاق العقوبات، ودمج اليمن في شبكة تهديدات دولية تمتد إلى القرن الإفريقي.

إلا أن سقوط المسودة بفعل الموقف الروسي-الصيني عرقل الركيزة القانونية للمشروع، ومنع تحويل البحر الأحمر إلى مساحة تفويض أممية تُدار من خارج اليمن. وأظهر هذا السقوط أن الغرب يواجه بيئة دولية متغيرة لم يعد فيها قادراً على تمرير ترتيبات أحادية، وأن مشروع السيطرة على البحر الأحمر لم يعد يُبنى من طرف واحد، بل بات مرهوناً بتوازنات كبرى تتجاوز حدود الإقليم.

ثالثاً: أثر الردع اليمني في إعادة صياغة ميزان القوى البحري

أصبح الردع اليمني خلال 2023م-2025م عاملاً بنيوياً مؤثراً في مسار الصراع، وليس مجرد ردّة فعل عسكرية؛ فقد أدت العمليات البحرية اليمنية إلى تقليص حرية الحركة الغربية، وفرضت كلفاً أمنية على السفن المرتبطة بالكيان الصهيوني، ودفعت واشنطن ولندن لإعادة تقييم خياراتهما في البحر الأحمر، كما شكّل الردع أحد أهم العوامل التي ساهمت في إسقاط مشروع العقوبات، إذ أدركت القوى الكبرى أن منح تفويض جديد لعمليات التفتيش قد يفتح الباب أمام مواجهة مباشرة ذات كلفة مرتفعة.

هذا التأثير جعل اليمن طرفاً مقرراً في التوازن البحري الجديد، وفرض معادلة ردع متبادلة: الغرب يمتلك أدوات عسكرية وتقنية، لكنه يخشى كلفة التصعيد؛ واليمن يمتلك قدرات ردع فعّالة، لكنه يدرك أن اتساع العمليات قد يستجلب تدخلاً دولياً واسعاً، هذه المعادلة حافظت على توازن هش منع أي طرف من فرض سيطرة كاملة.

رابعاً: تضاؤل هامش المناورة لدى حكومة عدن العميلة

كشفت تحركات نوفمبر أن حكومة عدن أصبحت أكثر ارتباطاً بالمشروع الغربي-الخليجي، لكنها في المقابل تعاني من ضعف داخلي شديد، وتعدّد مراكز السلطة داخل الجبهات، وانقسامات عميقة بين الفصائل العسكرية، وهذا الارتباك الداخلي يجعلها غير قادرة على لعب دور مستقل،

بل تعتمد بالكامل على توجيهات لندن وواشنطن والرياض وأبوظبي، ما يحدّ من قدرتها على تنفيذ أي مهام تتعلق بإعادة ضبط الأمن البحري دون دعم خارجي مباشر، اضف إلى ذلك فإن التفكك الداخلي يجعل من تنسيق هذه الفصائل في تنفيذ التوجيهات الخارجية امراً صعباً.

كما أن محاولاتها تحميل صنعاء مسؤولية "تعطيل السلام" ارتبطت بسعيها لتوفير غطاء سياسي للحضور الغربي في البحر الأحمر، لكنها لم تحقق تأثيراً حقيقياً على موقف القوى الكبرى، التي باتت ترى الملف اليمني ضمن إطار التوازنات الدولية الأوسع.

خامساً: تزايد اعتماد الغرب على "القوة البحرية العميلة"

أثبتت تحركات نوفمبر أن القوى الغربية تراهن بشكل متزايد على إنشاء قوة بحرية محلية قادرة على تولي مهام المراقبة والاعتراض والحماية، بما يخفّف الضغط عن القوات الغربية المباشرة. ويعكس هذا التحول رغبة في تأصيل نموذج السيطرة عبر الوكالة، بحيث يصبح الوجود الغربي أقل ظهوراً، وأكثر قدرة على إدارة المشهد دون تحمل التكاليف السياسية والعسكرية.

ورغم أن هذا النموذج يوفر للغرب أدوات إضافية للضغط، فإنه يعاني من هشاشة بنيوية بسبب الانقسامات داخل المعسكر المحلي، وافتقار الوحدات العميلة للتماسك والدافعية القتالية، ما يجعل فعاليته مرتبطة تماماً بالإسناد الغربي.

سادساً: اتجاهات المشهد اليمني ـ البحري في ضوء التطورات

تشير ملامح المرحلة إلى أربع اتجاهات أساسية:

1) **تحول البحر الأحمر إلى ساحة صراع مستمر**، يجري فيه اختبار توازن القوة بين الهيمنة الغربية والقدرات اليمنية، ضمن إطار دولي يميل نحو تعددية الأقطاب.

2) **استمرار العمل الغربي على تفعيل مشروع الهيمنة بالوكالة**، عبر عسكرة الجزر اليمنية، وتأهيل الوحدات العميلة، وبناء شبكات المراقبة.

3) **بقاء ملف العقوبات ساحة صراع قانوني مفتوح**، مع احتمال عودة محاولات جديدة لتدويل البحر الأحمر، بشكل فردي أو جماعي من خارج مجلس الأمن.

4) **تعاظم دور الردع اليمني في تحديد شكل الصراع البحري**، بوصفه العنصر الأكثر تأثيراً في تعطيل المشاريع الغربية وضبط حركة السفن المعادية.

خلاصة تقدير الموقف

تكشف الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر أن الصراع في البحر الأحمر دخل مرحلة جديدة تتسم بتداخل مستويات القوة البحرية، والقانون الدولي، والتحركات الميدانية، ومحاولات السيطرة عبر الوكالة، ورغم اتساع نطاق التحركات الغربية، فإن الردع اليمني والتوازنات الدولية الناشئة حدّا من إمكانية فرض وصاية بحرية على الممرات اليمنية، ويتجه المشهد نحو صراع بنيوي طويل الأمد، ستكون فيه قدرة اليمن على تعزيز الردع وبناء أدوات السيادة أحد أهم المحددات لمستقبل البحر الأحمر خلال السنوات القادمة.

الفرضيات البديلة المحتملة

على الرغم من أن الاتجاه العام خلال الفترة سبتمبر-نوفمبر يشير إلى تقدّم مشروع الهيمنة الغربية في البحر الأحمر عبر مزيج من الحضور العسكري المباشر والاعتماد على الوحدات المحلية، إلا أن المشهد يظل مفتوحاً على ثلاثة مسارات بديلة يمكن أن تفرض نفسها إذا تغيّرت البيئة السياسية أو الدولية.

- **أولاً**، قد تتجه القوى الغربية نحو تخفيض مستوى العسكرة المباشرة في البحر الأحمر في حال ارتفعت كلفة الانخراط أو بقيت الضغوط الروسية-الصينية قادرة على تعطيل مسار التدويل القانوني. في هذا السيناريو، لا يتم التخلي عن مشروع السيطرة، بل يتحوّل من "هندسة سيطرة" إلى "إدارة احتواء"، مع بقاء الملف البحري تحت متابعة غربية ولكن بوتيرة أقل.
- **ثانياً**، ورغم أن "الهيمنة بالوكالة" تُعد ركناً ثابتاً في المشروع الغربي وليست فرضية محتملة، فإن هناك سيناريو بديلاً يقوم على الانتقال من الوكالة الجزئية إلى الوكالة شبه الكاملة، بحيث تتراجع نسبة الحضور الغربي المباشر لصالح الاعتماد المفرط على الفصائل العميلة في عدن والساحل الغربي. وهذا السيناريو لا ينفي وجود الوكالة أصلاً — لأنها جزء من البنية الرئيسية — لكنه يفترض مستوى أعلى من تفويض المهام إلى الوكلاء نتيجة ارتفاع كلفة المواجهة، أو انشغال واشنطن ولندن بملفات أخرى، أو تضاؤل فرص تمرير تفويض أممي يشرعن الحضور المباشر.
- **ثالثاً**، يبقى احتمال تهدئة بحرية تكتيكية قائماً إذا حدث تقدّم ملموس في مسار التسوية السياسية التي يعمل عليها المبعوث الأممي أو تلك التي تتوسط فيها سلطنة عُمان. وقد تفرض هذه التسوية ترتيبات مؤقتة لخفض التوتر البحري، لا تمسّ جوهر الصراع حول السيادة، لكنها تُجمّد بعض أدوات التصعيد إلى حين اتضاح أفق العملية السياسية.

وتبقى هذه الفرضيات مشروطة بديناميات دولية وإقليمية متسارعة، ما يجعل مستقبل البحر الأحمر مرهوناً بقدرة اليمن على الحفاظ على توازن الردع، وبحدود قدرة القوى الغربية على تحمّل كلفة مشروعها الحالي.

الفقرة الختاميــة

تكشـف القـراءة الموحَّـدة لمسـار الأحـداث خـلال الفـترة الممتـدة مـن سـبتمبر إلى نوفمـبر 2025 أن البحـر الأحمـر دخـل مرحلـة صراع مركّـب تتداخل فيـه أدوات العسـكرة والقانون والدعايـة وتوظيف الـوكلاء، ضمـن مـشروع غـربي يسـعى لإعـادة هندسـة السـيطرة على واحـد من أهـم الممـرات البحرية في العالم.

وفي المقابـل، بـرز الـردع البحـري اليمنـي باعتبـاره العامـل الأكـثر قدرة عـلى إحداث تـوازن فعلي ومنـع الانتقـال إلى مرحلـة التدويـل الكامـل، وبـين هذيـن المسـارين تتبلـور بيئـة إقليميـة ودوليـة شـديدة الحساسـية، تجعـل مسـتقبل البحـر الأحمـر مرهونـاً بقـدرة اليمـن على تثبيـت معادلـة الردع مـن جهـة، وبحـدود قـدرة القـوى الغربيـة عـلى تحمّـل كلفـة مشروعهـا مـن جهـة أخرى.

وضمـن هـذا المشـهد المتحـرك، تظـل فـرص التهدئـة أو إعـادة تفعيـل أدوات الضغط رهينة بالمسـار السـياسي الـذي تقـوده الوسـاطات الأمميـة والعُمانيـة، وبكيفيـة تفاعـل القـوى الدولية مـع التحولات المتسـارعة في الإقليم.

إن فهـم هـذا التداخـل بـين الميـدان والسياسـة والقانـون يظل الشرط الأسـاسي لصياغـة أي مقاربة واقعيـة للمسـتقبل البحـري لليمـن، ولحمايـة سـيادته في ممـرّ يتحـول تدريجيـاً إلى إحدى السـاحات المركزيـة لإعادة رسـم خرائـط النفـوذ في المنطقة.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar